

مقدمة المؤلف

يجد القارئ الكريم في هذا المؤلف مجموعة المقالات التي كتبها في عمودي الراتب بصحيفة (السوداني) الغراء خلال الفترة من ٢٠١٣ وحتى أوائل العام ٢٠١٧ وقد بلغت نحواً من ٣٩٠ مقالة. ولمصلحة القراء عموماً والباحثين من طلاب الاقتصاد فقد رأيت تقسيم المقالات موضوعياً لعشرة أبواب على النحو التالي:

الباب الأول : معاش الناس

الباب الثاني : النمو والتنمية

الباب الثالث : التمويل الأصغر

الباب الرابع: الاستثمار

الباب الخامس : الفساد وبرامج إصلاح الدولة

الباب السادس: العلاقات الاقتصادية الخارجية

الباب السابع : الحظر الإقتصادي الأمريكي على السودان

الباب الثامن : اقتصاد الولايات

الباب التاسع : اقتصاديات التعاون

الباب العاشر: متنوعات.. وفي هذا الباب مقالات في موضوعات شتى أبدت فيها رأيي حول موضوعات شغلت الرأي العام مثل موضوع أمن الجامعات في السودان، والخلاف بين وزارتي الداخلية والخارجية بشأن الجواز الدبلوماسي.. وغيرها.

أحرص في مقالاتي بقدر الإمكان على إيراد المعلومات والإحصاءات من مصادرها الأولية من خلال التقارير الرسمية وغيرها. ولعل عملي بعدد من المواقع الرسمية الهامة مثل الأمن الاقتصادي ومركز المعلومات بوزارة المالية قد مكّاني من الاطلاع على هذه المعلومات.

من جانب آخر وفرت لي مشاركتي كباحث زميل في عدد من مراكز البحوث السودانية مثل مركز دراسات المستقبل ومركز الدراسات الأفريقية، وعملي كمشرف على عدد من البحوث في أكاديمية الأمن العليا وأكاديمية الشرطة

والأكاديمية العسكرية العليا فرصة إضافية للحصول على معلومات موثوقة رفدت بها المقالات الواردة بهذا الكتاب.

أمل أن يجد القارئ الكريم مبتغاه من كتابي هذا. ويسرني أن أتفاعل معه إن رغب في المزيد من المعلومات أو في إبداء أي ملاحظات، وذلك من خلال بريدي الإلكتروني الموضح أدناه.

الدكتور / عادل عبد العزيز الفكي

adilafaki@hotmail.com

أ. عبد الرحيم حمدي وزير المالية الأسبق

اطلعت على المقالات الواردة بهذا الكتاب من خلال متابعتي لعمود (ببساطة) الذي يكتبه المؤلف الدكتور عادل عبد العزيز الفكي بصورة راتبه بصحيفة (السوداني) اليومية .

أنا عادة لا أحفل كثيرا بمقال اقتصادي إن لم يكن مزودا بالأرقام والإحصاءات التي تقود للتحليل المنطقي وهو ما تميزت به كتابات ومقالات المؤلف. ولعل الخبرات والمناصب التي تولاها هي التي مكنته من هذا التميز فقد كان مديرا للأمن الاقتصادي لفترة طويلة و تزامن ذلك مع فترة وزارتي الثانية.. وكان خير عون لي.. فضلا عن عمله مستشارا لوزير المالية الاتحادي في مجال المعلومات وعمله كذلك كمدير لخدمات المستثمرين ومديرا عاما لوزارة التنمية الاقتصادية بولاية الخرطوم.

أشير كذلك لمعرفة عن قرب لأفكار وآراء المؤلف في المجال الاقتصادي من خلال عملنا سويا في عدة لجان هامة مثل اللجنة التي كلفت بدراسة مستقبل شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) والمشاركة كذلك في ورش عمل هامة مثل ورشة الآثار الاقتصادية للحظر الاقتصادي الأمريكي على السودان. والورشة التي درست آثار الدين الخارجي على الاقتصاد السوداني وكلاهما كانا برعاية مركز دراسات المستقبل بالخرطوم.

و تعمقت معرفتي بالمؤلف من خلال تقديمه لبرنامج (قضية الجمعة) من خلال الإذاعة الاقتصادية إف إم ٨٩ التي أملكها حيث كانت حواراته الاقتصادية الإذاعية مع المسؤولين والخبراء مفيدة للغاية.

إنني إذ أقدم هذا الكتاب للقارئ الكريم لجد متأكد من إنه سيجد فيه المعلومة الصحيحة والتحليل المنطقي للكثير من القضايا والتحديات الاقتصادية التي واجهت وتواجه الاقتصاد السوداني المعاصر. والله ولي التوفيق .

عبد الرحيم حمدي

وزير المالية الأسبق